الفصل السادس

التعليم

اتجهت سياسة فرنسا التعليمية فى تونس منذ فرض الحماية إلى محو الروح القومية ، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية ، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتها العربية ، وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها ، لتتمكن من إدماجها فى العنصر الفرنسى .

وقد أدرك الشعب التونسى خطر هذه السياسة ، فلم يكف منذ بداية الحماية عن المطالبة بتعليم قوى أساسه اللغة العربية .

وكانت اللغة العربية هى لغة التعليم قبل الحماية ، وكانت جامعة الزيتونة وغيرها من الكتاتيب والزوايا تشتمل على كثير من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة ، إلى جانب مدرسة حديثة كبرى يتلقى فيها الطلاب العلوم العصرية واللغات الأجنبية ، وهى المدرسة الصادقية .

وفى سنة ١٨٨٣ أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للاروبيين والعرب ، على غرار المدارس الموجودة بفرنسا نفسها . ولم يكن للغة العربية أى حظ فى هذه المدارس . وكانت نظرية مدير العلوم والمعارف وقتذاك — وهو موظف فرنسى — أن ينشىء شبكة من المدارس فى كل المدن يؤمها الأطفال سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية الأخرى لينشأوا نشأة فرنسية صرفة .

ولم يرض العرب بهذه المدارس الاستعمارية ، وصاروا يهاجمون سياسة فرنسا التعليمية فى تونس ، إلى أن أجبروا السلطة الفرنسية على ادخال اللغة العربية فى برامج المدارس الإبتدائية الخاصة بالعرب ، المسماة « بالمدارس العربية الفرنسية ». على أنه

لم يكن للغة العربية فى بادىء الأمر حظ يذكر ، ومكثت إلى سنة ١٩٤٦ مادة اختيارية فى امتحان الشهادة الإبتدائية . وإذا رأينا الآن أن التعليم باللغة العربية يحتل ثلث أوقات الدراسة ، فذلك نتيجة للحملات العنيفة التى شنها الشعب على السلطة الفرنسية طول مدة الاحتلال ، والاستمرار فى المطالبة بجعل التعليم الابتدائى فى تونس باللغة العربية .

وزيادة على ذلك فقد اختاروا للأطفال التونسيين نفس الكتب الموضوعة للاطفال الفرنسيين ، وفى هذا خطر على الناشئة إذ يتضمن توجيهها توجيهاً فرنسيا خالصا.

وبالإضافة إلى هذا كله فإن السلطة الفرنسية تسعى بصفة عامة إلى محاربة انتشار التعليم فى تونس ، فهى لا تعمل على توسيع نطاقه إلا مرغمة وتحت ضغط الرأى العام ، ولا يزداد عدد المدارس الإبتدائية وأقسامها سنويا إلا بمقدار لا يتلاءم مع الإزدياد السنوى فى عدد الأطفال البالغين سن التعليم ، حتى أن الأمية فى تونس تزداد انتشاراً سنة بعد سنة . وقد قام الشعب منذ أول عهد الحماية يطالب بنشر التعليم ، وجعل ذلك فى مقدمة مطالبه القومية ، وحملت الصحف التونسية منذ أول هذا القرن حملات شعواء على سياسة فرنسا التعليمية فى تونس .

وكلما اضطرت السلطة الفرنسية إلى إجابة رغبة الشعب إلى تعميم التعليم ، تراها تنظم إلى جانب ذلك الخطط والبرامج التى من شأنها أن تحرم الشعب من الاستفادة منه ، فعندما اشتدت حركة المطالبة بتعميم التعليم سنة ١٩٣٦ وضع م . جو مدير المعارف وقتئذ مشروع « التعليم البدوى » ، وهو يشمل تعليما بسيطاً لا تزيد مدة الدراسة فيه على الثلاث سنوات ، ويتلقى فيه الأطفال مبادىء اللغة العربية والفرنسية ، ثم يتلقون تعليما زراعياً بسيطاً ، يجعلهم صالحين لأن يكونوا « عمالا مزارعين » . ثم ألغى هذا المشروع بعد أن قاومه الشعب مقاومة عنيفة .

وفى الثلاث سنوات الأخيرة عادت فوضعت مشروع « مراكز التعليم الصناعى الابتدائى » ، بدعوى أن البلاد تحتاج إلى « اليد العاملة » قبل احتياجها إلى المثقفين ! . . . هذا فى الظاهر أما فى الحقيقة فقد وضعت كل هذه البرامج لإبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية .

ومن جملة الوسائل التى التجأت إليها فى المدة الأخيرة لتعطيل حركة انتشار

التعليم فى تونس ، وضع برنامج للتعليم الإبتدائى جعلت مدة الدراسة فيه طويلة ، يعتذر معها على التلاميذ الالتحاق بالتعليم الثانوى ، ولم تفعل ذلك إلا عندما اضطرت إلى وضع مشروع للمدارس الإبتدائية يكون التعليم فيه باللغة العربية فى السنتين الأوليتين . وقد رفض الشعب هذا المشروع رفضا باتا بزعامة هيئة نقابات التعليم التونسية. فالمدارس الإبتدائية الموجودة اليوم فى تونس لا تكفى لايواء جميع الأطفال البالغين سن التعليم ، وفى كل سنة دراسية يتقدم عدد كبير من الأطفال طالبين الالتحاق بالمدارس ، فيرجعون بالخيبة لعدم وجود أماكن لهم .

وإزاء هذا الحال رأى الشعب أن يعتمد على نفسه ، وأن يؤسس مدارس حرة من أمواله الخاصة ، لإشباع رغبته الملحة فى الثقافة والعلم ، ولكن السلطة الفرنسية منعته من ذلك طيلة ثلث قرن ، ولم تسمح فيما بعد بفتح المدارس الحرة إلا بمقدار ضئيل ، وهى تضع العراقيل المختلفة فى وجه من يطلب فتح مدرسة حرة ، ويبقى طلبه فى دواوين الإدارة سنوات دون أن يحظى بالقبول ، حتى أنه فى سنة ١٩٢٩ أى بعد نصف قرن من فرض الحماية لم يتعد عدد المدارس الحرة ١٢ مدرسة ، وكان عدد التلاميذ فيها ٢٦٤٦ ، وتحسنت الحالة بعد سنة ١٩٣٦ فى عهد حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا ، واستطاع الشعب تذليل مختلف العقبات التى استمرت تضعها السلطة الفرنسية ، فبلغ عدد هذه المدارس الحرة فى العهد الحاضر ٤٦ مدرسة بها ١٤٢٦١ تلميذاً ، وتسمى هذه المدارس بالمدارس « القرءانية الأهلية » ، ويتلقى فيها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تؤهلهم الاحراز على الشهادة الإبتدائية الحكومية أو « شهادة الأهلية » بجامع الزيتونة[1] .

أما التعليم الثانوى العصرى فيكاد يقتصر على المدرسة الصادقية التى يتلقى الطلبة فيها العلوم باللغتين العربية والفرنسية فى آن واحد ، وهى تؤهل تلاميذها للحصول على شهادتها النهائية ، وكذلك شهادة الباكالوريا الفرنسية . ويصرف على هذه المدرسة من أوقاف خاصة بها . وقد قامت هذه المدرسة بمهمة نشر الثقافة العصرية بين

---

(١) يجد بنا أن نذكر ضمن التعليم الإبتدائى «الكتاتيب» وهى مدارس عتيقة معدة لتحفيظ القرآن ومبادىء القراءة والكتابة ، وهى منتشرة فى البوادى والقرى ، وعددها ١٨٠٠ مدرسة ، وعدد التلاميذ فيها ستة وثلاثون ألفاً ٪

طبقات الشعب منذ عهد بعيد ، وتخرج منها عناصر صالحة تعزز النهضة القومية في الوقت الحاضر .

ويوجد كذلك بتونس المدرسة العلوية ، وهي مدرسة ابتدائية ثانوية أسست لإخراج المعلمين . كما توجد عدة مدارس ثانوية فرنسية أهمها « الليسيه كارنو » وليسيه البنات . وللتونسيين حق الالتحاق بها.

والتعليم في هـذه المدارس باللغة الفرنسية . ولذلك فإنها لم ترض التونسيين الذين يحرصون على تثقيف أبنائهم بلغتهم القوميـة ، فظلوا يرفعون الاحتجاجات ويطالبون السلطة الفرنسية بجعل لغـة البلاد هي اللغة الرسمية للتعليم . وإزاء هذه الاحتجاجات اضطرت السلطة أخيراً إلى تأسيس فروع للتونسيين بهـذه المدارس يعنى فيها باللغة العربية ، وتطبيق نفس البرنامج الذى تطبقه بالمدرسة الصادقية . ويبلغ عدد التلاميذ التونسيين بالمدارس الثانوية ١٢١٣ ، منهم ٧١٠ تلميذاً بالمدرسة الصادقية وحدها .

وترجع قلة التلاميذ بهذه المدارس إلى إهمال الثقافة العربية بها أولا ، ثم إلى الشروط القاسية التى تشترطها الإدارة لالتحاق التلاميذ بها ، ومنها تحديد السن والنجاح فى مسابقات الالتحاق والنفقات الباهضة .

أما التعليم بالجـامعة الزيتونية فينقسم إلى ابتدائى وثانوى وعال ، وهو تعليم عتيق يشابه التعليم بالجامع الأزهر ، ولا تنظر السلطة الفرنسية إلى هذا التعليم بعين الرضى بل تعمل على مقاومته ومنع إدخال الإصلاح عليـه . وقد قامت حركة منذ أول عهد الحماية للمطالبة بإصلاح برامج التعليم فى هـذه الجامعة ، وأضرب الطلبة والشعب مراراً عديدة احتجاجاً على إهمـال السلطة لشؤون الجامعة . وكان من نتيجة هذه الإضرابات أن جددت برامجها عدة مرات آخرها سنة ١٩٤٤ .

ويصرف على هذه الجامعة من أوقاف خاصة بها ، ويبلغ عـدد الطلبة بها عشرة آلاف طالب ، وهم يتزايدون سنة بعد سنة .

وإلى جانب هذه الجامعة يوجد معهد ابن خلدون وهو معهد حر ، به قسم ابتدائى وقسم ثانوى ، يتلقى فيه طلبة جامعة الزيتونة العلوم الحديثة .

ولا يوجد بتونس تعليم عال حديث ، فليس بها جامعة عصرية ، ولذلك فإن الطلبة

يضطرون لاستكمال تعليمهم بمختلف الكليات والمعاهد بفرنسا ، إلا أن السلطة الفرنسية تضع فى وجههم العراقيل ولا تمدهم بالمساعدة الكافية ، فضلا عن أنها تمنع سفر التونسيين لتلقى العلم فى بلاد أخرى غير فرنسا .

وبعد هذه النظرة الإجمالية عن حالة التعليم بتونس ، يجدر بنا أن نذكر الإحصاءات الرسمية حتى يتضح للقارىء بصورة جلية محاربة فرنسا للتعليم بتونس :

يبلغ عدد الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم ٧٠٠ر٠٠٠ ، لا يتلقى منهم التعليم سوى ٧٤ر٥٥٧ (منهم ٦٠ر٢٩٦ بالمدارس الحكومية و ١٤ر٢٦١ بالمدارس الحرة) ، فى حين أن عدد الأطفال ، من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، الذين يبلغون سن التعليم فى تونس لا يتجاوز ٧٨ر٧٥٠ ، يتلقى التعليم منهم ٥٥ر٤٧٤ . فتكون نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس على النحو الآتى :

١٠ ٪ من العرب

٨٥ ٪ من الفرنسيين

وإذا اعتبرنا عدد السكان تكون النسبة كما يأتى :

٢ر٦٦ ٪ من العرب

١ر٢٠٢ ٪ من الفرنسيين

ومن هذه الإحصاءات الرسمية تتضح سياسة فرنسا التعليمية فى تونس ، وليس الأمر راجعاً لقلة إقبال العرب على التعليم، ولا لوجود عدد كبير من السكان فى البوادى كما يدعى الفرنسيون ، وإنما السبب الحقيقى يرجع إلى السياسة التى تنهجها فرنسا من حرمان العرب من التعليم ، وحرصها على بقاء الأمية ليسهل عليها الاحتفاظ بنفوذها .

أما بالنسبة إلى الفرنسيين فإن السلطة قد ذللت جميع العقبات فى سبيل تعليم أبنائهم ، فأنشأت لهم مدارس كافية منتشرة حتى فى البوادى بقرب المراكز المقيمين فيها ، كما وضعت تحت تصرفهم وسائل المواصلات لنقل أبنائهم إلى المدارس ، وأنشأت لهم مساكن فى ما ينيف على ثلاثين مدرسة موزعة فى أنحاء القطر التونسى .

والحقيقة هى أن السلطة الفرنسية تحارب انتشار التعليم بين طبقات الشعب ، وإذا اعتمدت كل سنة مبلغاً لإنشاء مدارس جديدة ، فإن القسط الأكبر من

هذه المدارس يخصص لأبناء الفرنسيين بنسبة ازدياد عددهم السنوى .

وليس أدل على نية السلطة الفرنسية فى مقاومتها لنشر التعليم من أن المجلس الكبير قررسنة ١٩٤٥ اعتمادات فى ميزانية التعليم تبلغ ٢٤٨٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، ولكن السلطة الفرنسية عمدت إلى تحويل ٦٠ مليوناً منها إلى مصالح أخرى .

وإذا كانت اعتمادات التعليم سنة ١٩٤٦ تبلغ ٤٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ (أى زيادة النصف تقريباً) فإن هذه الزيادة راجعة إلى الزيادة فى مرتبات الموظفين والمنح العائلية التي قررت ، وكذلك ارتفاع الأسعار بصفة عامة .

وفى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ خصصت السلطة اعتمادات جديدة للتعليم قدرها ٢٣٢ مليون فرنك ، من مجموع ميزانية بلغت العشرة مليارات تقريباً ، منها ١٠ ملايين فقط لأحداث مدارس جديدة ، وهو مقدار ضئيل جداً ، زيادة عن كون هذه الاعتمادات وضعت فى باب الميزانية غير العادية ، بحيث تكون إدارة المعارف غير مسؤولة إذا لم تصرف هذه الاعتمادات فى التعليم .

وخلاصة القول أن السلطة الفرنسية اتجهت فى سياستها التعليمية فى تونس إلى محاربة اللغة العربية من جهة ، والوقوف بصفة عامة فى سبيل انتشار التعليم من جهة أخرى .